



غرفة تجارة الأردن
Jordan Chamber of Commerce



من المؤمل أن يُعقد المنتدى برعاية كريمة من لدن صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه

منتدى

"التواصل الاقتصادي الخليجي الأردني"

بتنظيم مشترك من

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي وغرفة تجارة الأردن

2-3/9/2015

فندق لو رويال عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي:

تأسس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في ٢٧ سبتمبر ١٩٧٩ بناء على مبادرة من القطاع الخاص الخليجي ممثلا في الغرف الخليجية انذاك، ويتخذ الاتحاد المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية مقرا لأعمال الأمانة العامة للاتحاد، ويهدف الاتحاد بصورة أساسية الى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس، التعاون ويعمل على تعزيز دور القطاع الخاص الخليجي في التنمية الاقتصادية بدول المجلس وازالة معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون، الى جانب ترويج الصادرات الخليجية، وتعزيز ودعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومشروعات رواد شباب الأعمال من خلال فتح العديد من نظيراتها من الشراكات والمؤسسات في المنظمات الخليجية والعربية والاسلامية والدولية.

غرفة تجارة الأردن:

عملت غرفة تجارة الأردن على استلهام التوجيهات الملكية السامية لقائد الوطن جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه الذي يحرص كل الحرص على تعزيز حركة النمو الاقتصادي وتنشيط كافة فعاليات وقطاعات الاقتصاد والمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتحقيق النهضة في جميع المجالات ليكون الأردن نموذجا يحتذى، ولكي يضع المملكة على خارطة الاستثمار العالمية ويندمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

واستمرت غرفة تجارة الأردن بأداء دورها كواحدة من مؤسسات المجتمع المدني الاقتصادية مواصلة الدور الريادي في قيادة القطاع التجاري في المملكة نحو خدمة أعضائها وتحقيق أهداف الغرفة ومسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ومن أجل ذلك قامت الغرفة بالعديد من الأنشطة التي هدفت إلى دعم دور القطاع الخاص والذي يعتبر المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في المملكة، وستواصل الغرفة جهودها وتعاونها مع الحكومة ومع مؤسسات القطاع الخاص وستواصل نشاطاتها المحلية والعربية والدولية من اجل الإسهام في زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي وفي الترويج لبيئة الأعمال في المملكة.

تأسس "اتحاد غرف التجارة الأردنية سابقاً" وياشر نشاطاته في ١٩ كانون الأول عام ١٩٥٥ بموجب قانون غرف التجارة والصناعة الأردنية رقم ٤١ لعام ١٩٤٩، كممثل للقطاع الخاص في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والخدمية، وعليه تقع مسؤولية التعاون والمشاركة من خلال الحوار مع مختلف هيئات القطاعين العام والخاص في البلاد، لاسيما الإدارات الحكومية ومجلس الأمة من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي وتوجيه علاقاته الاقتصادية الخارجية ضمن مقتضيات المصلحة العامة.

صدر في الثاني عشر من حزيران عام ٢٠٠٣ القانون المؤقت رقم ٧٠ لعام ٢٠٠٣ تحت اسم "قانون غرف التجارة" حيث تم بموجبه تأسيس غرفة باسم "غرفة تجارة الأردن" لتتولى المهام التي كان يؤديها "اتحاد غرف التجارة الأردنية سابقاً"، هذا مع العلم أن عضوية الغرف التجارية إلزامية، وتتلخص المهمة الرئيسية للغرفة بأنها توفر غطاءً لأنشطة ستة عشرة غرفة تجارية وطنية وعشرة قطاعات تجارية في مختلف محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.

تتضمن الأنشطة الرئيسية لغرفة تجارة الأردن تحقيق مصالح مجتمع الأعمال وتوفير المعلومات والاستشارات للأعضاء وتطوير التنمية الاقتصادية وتوفير الاحصاءات الاقتصادية وأوضاع السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتسهيل التجارة الدولية.

أهداف غرفة تجارة الأردن:

- المشاركة مع مؤسسات القطاع العام في رسم السياسات المتعلقة بقطاعات التجارة والخدمات بما فيها تقنية المعلومات والاتصالات، والمشاركة في وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتنفيذها.
- المساهمة في جهود تنمية التجارة والخدمات وتعزيزها بما في ذلك للمشاريع المتوسطة والصغيرة.
- تعزيز التعاون بين الغرف التجارية الأردنية من ناحية وبين غرف التجارة العربية واتحاداتها والغرف الأجنبية من ناحية أخرى.
- دعم ومساندة إمكانات غرف التجارة الوطنية وتنسيق جهودها.
- المشاركة مع السلطات المعنية في تنظيم وعقد المؤتمرات التجارية والاقتصادية على الأصعدة المحلية والعربية والدولية.
- تنفيذ ونشر وتحديث الدراسات والبحوث المتصلة بالتجارة والخدمات.

لماذا اختيار المملكة الأردنية الهاشمية:

الأردن وبالرغم من الظروف السياسية الاستثنائية التي تعيشها بعض دول المنطقة، دخل في خضم ورشة كبيرة من الإصلاحات الشاملة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعزيز مسيرته الديمقراطية ومبادئه لاحترام حقوق الانسان وحرية التعبير.

يتمتع الاردن باقتصاد سليم ومنيع قادر على التكيف مع الصدمات المحلية والخارجية وتحقيق النمو بمعدلات مستقرة وقابلة للديمومة . وعلى الرغم من ان الاقتصاد العالمي يخوض صراعات لم يشهد لها مثيلا من حيث معدلات النمو الاقتصادي لا سيما للاقتصادات الناشئة والنامية وتدهور مؤشرات المتانة المالية في اسواق الائتمان الدولية خاصة في اسواق الولايات المتحدة واوربا الا ان الاقتصاد الوطني لا يزال يحقق اداء قويا في العديد من مؤشراتته المالية والقطاعية بما فيها النمو الاقتصادي.

فكرة المنتدى:

علاقات الأردن بدول الخليج العربي هي علاقات أخوية متينة وراسخة، وتقوم على أسس ثابتة من الاحترام المتبادل والتفاهم والتاريخ المشترك واللغة الواحدة والعقيدة الجامعة وكلها أسس وعوامل تعزز الصلات والروابط التي توطدت عبر الزمن، وهي علاقات متصلة بحكم الهوية القومية والجغرافيا والوطن الواحد، تقوم على أساس من التعاون والتنسيق وروابط إخاء ومودة دائمة ولا تتأثر بالسياسات العابرة والمتغيرات الآنية وهاجسها الوحيد هو تحقيق الأهداف العربية وخدمة قضايا الأمة العربية ومصالح شعوبها.

وانطلاقاً من ضرورة توسيع آفاق العلاقات الاقتصادية الأردنية الخليجية جاءت فكرة عقد المنتدى ليناقدش واقع ومستقبل الاستثمارات والعلاقات الاقتصادية بين الأردن ودول الخليج العربي، ويسلط الضوء على عدد من المواضيع الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، ويناقدش المستجدات التي من شأنها أن ترتقي بالعلاقات الاقتصادية الأردنية الخليجية نحو المستقبل المأمول، مما يسهم في تفعيل حركة السوق التجارية بين الأردن ودول الخليج العربي، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية لكلا الطرفين، عبر فتح شراكات جديدة مع أصحاب الأعمال، وتوسيع مجالات التعاون معهم، والاتفاق على استثمارات متبادلة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على اقتصادات الأردن ودول الخليج العربي، وينشط حركة الاستيراد والتصدير ويسهم في تحقيق طموحاتها الاقتصادية من جهة، ودفع عجلة الاقتصاد العربي من جهة أخرى .

موعد ومكان انعقاد المنتدى

٢-٢٠١٥/٩/٣ في فندق لي رويال عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.

أهداف المنتدى:

- رفع مستوى التعاون الأردني الخليجي القائم على الاهتمامات المشتركة، والارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الأردنية الخليجية نحو المستقبل المأمول.
- التعرف على الفرص الاستثمارية في الأردن والخليج العربي والاطلاع على القوانين الخاصة بالاستثمار والتسهيلات الممنوحة لأصحاب الأعمال.
- فتح آفاق وأسواق جديدة للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الأردن والخليج العربي.
- إتاحة الفرص لتبادل الخبرات والفرص المتاحة للتعاون المشترك في مجالات التجارة والمشاريع المشتركة، وتنمية المشاريع في كلا الجانبين.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية الأردنية الخليجية من خلال تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبين القطاعات الخاصة في كلا الطرفين.

- إتاحة الفرصة للتفاعل والتواصل بجمع أصحاب الأعمال الأردنيين والخليجيين معاً وجهاً لوجه، وتوفير منصة للقاء أصحاب الأعمال وإقامة علاقات تجارية مع نظرائهم.

الجهات المنظمة:

- ✚ اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.
- ✚ غرفة تجارة الأردن.

محاور المنتدى :

- ✚ " آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية الاردنية - فرص وتحديات "
- ✚ دور الصناديق الخليجية والعربية في : " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الخليج والأردن "
- ✚ " التعاون بين شباب ورواد الاعمال الخليجين ونظرائهم الاردنيين "
- ✚ " تعزيز التواصل بين سيدات الاعمال الاردنيات والخليجيات في بناء شراكة اقتصادية وتجارية مشتركة "

جلسات العمل :

جلسة العمل الأولى: " آفاق تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية الخليجية الاردنية - فرص وتحديات "

لوحظ مؤخراً ازدياد الروابط الاقتصادية والتجارية بين الدول الخليجية وسيتم من خلال هذه الجلسة تقريب الرؤى المستقبلية ووجهات النظر من كلا الجانبين الأردني والخليجي لتحديد أفضل الوسائل والسياسات المشتركة لتنمية العلاقات الاقتصادية الأردنية والخليجية.

جلسة العمل الثانية: دور الصناديق الخليجية والعربية في : " تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الخليج والأردن "

إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والباحثين، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تشكل اليوم محور اهتمام السياسة الاقتصادية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة، وبالتالي توليد الدخل وزيادة الطلب وتحريك عجلة الاقتصاد، وستتناول هذه الجلسة موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن والدول الخليجية وبناء شراكات بين أصحاب الأعمال من كلا الجانبين، وسيصاحبها عرض حي

لفرص استثمارية في كل من الأردن والخليج، والتطرق لدور الصناديق العربية والخليجية في تمويل المشاريع.

جلسة العمل الثالثة: " التعاون بين شباب ورواد الاعمال الخليجيين ونظرائهم الاردنيين "

لا بد من التأكيد على أهمية دور الشباب في بناء المجتمع والنهوض به من اجل المشاركة في بناء الدولة لان الشباب هم حجر الزاوية في دولهم، ولا بد من الأخذ بيدهم وتحفيزهم وتعزيز قدراتهم وتأهيلهم للوصول إلى غد أفضل للاستفادة من طاقاتهم، ويتم خلال هذه الجلسة استعراض دور شباب الأعمال الخليجي و الأردني في تطوير الاقتصاديات الخليجية والأردنية، والدور الفاعل والمؤثر الذي يضطلع به هؤلاء الشباب في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، بالإضافة للتطرق إلى الدور الايجابي للإعلام للتحفيز على العمل الريادي للشباب.

جلسة العمل الرابعة: " تعزيز التواصل بين سيدات الاعمال الاردنيات والخليجيات في بناء شراكة اقتصادية وتجارية مشتركة "

وتتناول هذه الجلسة نواحي دعم المرأة الأردنية والخليجية لإثمار دورها عربياً في جميع المجالات، وأهمية التواصل والاستعداد واستيعاب التقنية الحديثة والتدريب والتهيئة للمنافسة، وضرورة ربط صاحبات الأعمال الأردنيات والخليجيات الكترونياً واقتصادياً في جميع المراحل والأطوار، واتخاذ كافة الخطوات التي من شأنها الارتقاء والنهوض بمسيرة المرأة العربية بشكل عام.

كما ستناقش التحديات التي تواجه صاحبات الأعمال الأردنيات والخليجيات في حقول الاستثمار والتسويق والتقنية وتوفير فرص لتبادل الخبرات بين جانبيهما.

بنية المنتدى

ستتضمن فعاليات هذا المنتدى:

- ✚ حفل افتتاح رسمي.
- ✚ جلسات عمل ونقاش مفتوح عامة ومتخصصة.
- ✚ خطابات رئيسية لشخصيات بارزة.
- ✚ مناسبات اجتماعية متنوعة.

المشاركون في المنتدى

سوف يشارك في هذا المنتدى:

- ✚ الوزراء المعنيون بالاستثمار في دول الخليج العربي.
- ✚ قيادات وإدارات غرف التجارة والصناعة والزراعة في دول الخليج والمسؤولين فيها .
- ✚ أصحاب الأعمال والمستثمرين الأردنيين ودول الخليج.
- ✚ رؤساء المنظمات الاقتصادية الخليجية المتخصصة.
- ✚ رؤساء الاتحادات الاقتصادية والمالية والاجتماعية في الخليج.
- ✚ رؤساء هيئات الاستثمار في دول الخليج.
- ✚ خبراء في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.